UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
1 0 APR 1985
LIBRARY

الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
وحدة الاحصاء

التوزيع : محدود
E/ECWA/STAT/84/9
٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٤
الاصل : بالعربية
Origin: ARABIC

تقرير عن الزيارة الى الجهاز المركزى للتخطيط
صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية
١٦/ ١١-٢/ ١٢/ ١٩٨٣

اعداد
محمد نادر الحلاق
مستشار اقليمي للاحصاءات السكانية*

---

* كافة الآراء والمقترحات الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ـ الهدف من الزيارة	١
ـ الاعمال والمهام التي انجزت خلال فترة الزيارة .	١
اولا : مناقشة ما يمكن ان تقدمه الاكوا من دعم فني للتعداد .	٢
ثانيا : التوزيع التقديري لميزانية التعداد حسب السنوات .	٢
ثالثا : الاجراءات الفورية المقترحة لدفع مسيرة المشروع .	٣
رابعا : البرنامج الزمني للاعمال التحضيرية .	٤
خامسا : التقسيمات الادارية .	٤
ـ التوصيات في موضوع التقسيمات الادارية .	١٠
ـ المرفقات:	
المرفق رقم ١	١٢
المرفق رقم ٢	١٣
المرفق رقم ٣	١٤
المرفق رقم ٤	٢١

الهدف من الزيارة

تلقت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) طلبا من حكومة الجمهورية اليمنية - الجهاز المركزي للتخطيط - تعرب فيه عن رغبتها بانتداب المستشار الاقليمي للاحصاءات السكانية للمشاركة بالاعمال التحضيرية للتعداد العام للمساكن والسكان المزمع تنفيذه في شباط (فبراير) من عام ١٩٨٥ .

وقد فهم هذا الطلب في الاكوا على اساس ان وثيقة مشروع المعونة الفنية YEM/81/Pol والذى تتولى تنفيذه ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية (DTCD) تتضمن تعيين خبير مقيم في مجال تنظيم وادارة التعدادات السكانية ، وان الحكومة اليمنية تستخرج من خلال هذا الطلب رأى الاكوا في امكانية انتداب المستشار الاقليمي لهذه الوظيفة ليصار بعد ذلك - وفي حال الايجاب - الى ابلاغ الادارة المنفذة للمشروع بمثل هذه الرغبة .

وقد ابدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اعتذارها لعدم امكانية انتداب المستشار الاقليمي على النحو الذى طلبته الحكومة اليمنية وذلك لاسباب وظيفية لكنها في نفس الوقت ابدت استعدادها لتقديم كل ما يمكن تقديمه من دعم فني للمشروع في حدود ما يتوفر لديها من امكانات ووفق الاصول المرعية .

وانطلاقا من ذلك قامت الاكوا بايفاد المستشار الاقليمي للاحصاءات السكانية الى صنعاء لتقديم الخبرة والمشورة في هذه المرحلة ولتبادل وجهات النظر مع المسؤولين بالجهاز المركزى للتخطيط حول ما يمكن للاكوا ان تقدمه من خدمات استشارية لعملية التعداد ، وذلك اضطلاعا بمسؤولياتها في هذا المجال ، وادراكا منها بانها يمكن ان تسد جانبا من الحاجة الملحة للجهاز المركزى للتخطيط الى الخبرة في مجال العمل التحضيرى للتعداد ريثما تستكمل الادارة المنفذة للمشروع اجراءات تعيين الخبير المقيم ، ويتم التحاقه فعليا بالعمل . خاصة وان الفترة المتبقية لانجاز الاعمال التحضيرية اضحت ضيقة الى حد كبير وتقتضي الضرورة بالتالي الى تكثيف الجهود لتسريع وتائرها .

وقد حددت فترة الزيارة بتسعة ايام لكنها مددت اسبوعا اخرا بناء على طلب الحكومة اليمنية بحيث اصبحت ٢٦ يوما اعتبارا من تاريخ ١٩٨٣/١١/١٦.

الاعمال والمهام التي انجزت خلال فترة الزيارة

اولا : مناقشة ما يمكن ان تقدمه الاكوا من دعم فني للتعداد

جرت خلال فترة الزيارة مقابلات مع المسؤولين بالجهاز المركزى للتخطيط وفي مقدمتهم السيد وزير التنمية ورئيس الجهاز المركزى للتخطيط . (المرفق رقم ١) وقد تم خلال تلك المقابلات تبادل وجهات النظر حول ما يمكن للاكوا ان تقدمه من مساعدة استشارية للجهاز المركزى للتخطيط في مضمار التخطيط للتعداد وتنفيذه .

وقد تم التوصل في هذا المجال الى تصورات مشتركة اتفق على ان يتم بحثها لاحقا مع السيد رئيس وحدة المعونة الفنية باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عند زيارته لصنعاء للمشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية لمشروع تطوير الخدمات الاحصائية (YEM/77/005) .

ويجدر بالذكر ان التصورات الاولية التي تم التوصل اليها تقوم على اساس حقيقة ان ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية (DTCD) هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع ، وان ما يمكن للاكوا ان تقدمه من خدمات استشارية سوف يكون ضمن اطار وحدود الاصول المرعية .

ثانيا : التوزيع التقديرى لميزانية التعداد حسب السنوات

من المتوقع ان يستغرق الاقرار النهائي لميزانية التعداد بعض الوقت وذلك نتيجة لوجوب رفعها الى الجهات المختصة عبر القنوات الرسمية وما يستدعي ذلك من دراسة ومناقشة من قبل اللجان والاجهزة المعنية بالموضوع سواء داخل الجهاز المركزى للتخطيط او خارجه .

غير ان البدء بالاعمال والخطوات التحضيرية للتعداد لا يحتمل المزيد من التأخير الامر الذى يتطلب توفر اموال جاهزة للانفاق على تلك الاعمال دون انتظار الاقرار النهائي للميزانية . ولما كان الجهاز المركزى للتخطيط بصدد اعداد موازنته السنوية لعام ١٩٨٤ ، فقد اتجهت النية لدى المسؤولين فيه الى تضمين تلك الميزانية مبالغ اضافية لتغطية الاحتياجات المالية الملحة والانفاق على الاعمال التحضيرية ذات الاسبقية .

وقد طلب من المستشار الاقليمي خلال فترة الزيارة اعداد توزيع تقديري لميزانية التعداد على السنوات التي يستغرقها المشروع لكي يتسنى معرفة الاحتياجات المالية السنوية عموما وخلال عام ١٩٨٤ على وجه التحديد . وكذلك تقدير النفقات المتوقعة على التعداد خلال الربع الاول من عام ١٩٨٤ . وعلى الرغم من ان توزيع الميزانية التقديرية للتعداد حسب السنوات كان قد تم في فترة سابقة وادرج في وثيقة المشروع ، الا ان ذلك التوزيع لم يعرض وفق التبويبات المعمول بها لدى الدولة وانما وفق التبويبات الخاصة بالامم المتحدة . هذا فضلا عن ان عدم البدء بالانفاق خلال عام ١٩٨٣ كما هو مدرج في التوزيع الوارد في وثيقة المشروع اقتضى اجراء بعض التعديلات الطفيفة على التوزيع السابق .ويبين المرفق رقم (٢) التوزيع التقديري لميزانية التعداد حسب السنوات (١٩٨٤-١٩٨٧) .

ثالثا : الاجراءات الفورية المقترحة لدفع مسيرة المشروع

قبيل وصول المستشار الاقليمي الى صنعاء حصل تعديل وزاري في الجمهورية العربية اليمنية تولى بموجبه معالي الاستاذ محمد احمد الجنيد منصب وزير التنمية ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط ، وهو الجهاز المناط به بحكم القانون مسؤولية اجراء التعدادات السكانية في البلاد .

وعند مقابلته لمستشار الاكوا ابدى السيد الوزير اهتمامه الكبير بمشروع التعداد ونيته في القيام شخصيا بمتابعة كافة الموضوعات المتعلقة به . وطلب من المستشار اعداد تقرير مفصل يتضمن عرضا للوضع الراهن للمشروع والعقبات التي تواجهه ومقترحاته لتجاوز تلك العقبات كما طلب منه دراسة مشروع الميزانية التقديرية للتعداد وابداء الرأي بشأنها .

ويتضمن المرفق رقم (٣) النص الحرفي للتقرير المطلوب والذي سلم للسيد الوزير اثناء فترة الزيارة . وقد انصب التقرير على ثلاثة جوانب اساسية: العنصر البشري (جهاز العمل التحضيري) والمال (الميزانية التقديرية) والخبرة ، وهي المقومات الثلاث اللازمة لاقلاع مشروع التعداد ، حيث تضمن عرضا وتحليلا للوضع الراهن لكل من تلك الجوانب والمقترحات حول الاجراءات والخطوات الفورية التي يمكن اتخاذها بشأنها . كما ارفق التقرير بملف كامل يتضمن مجموعة من الوثائق التي تساعد في التعرف على المزيد من التفاصيل حول الموضوعات التي تطرق اليها التقرير .

رابعا : البرنامج الزمني للاعمال التحضيرية

بغية مساعدة مجموعة العمل التحضيري على القيام بمهامها في اطار منظم ، ولكي يتمكن المعنيون من تتبع تنفيذ الاعمال والخطوات التحضيرية والرقابة على الاجهزة التي تقوم بها ، فقد اعد مستشار الاكوا - وبطلب من السيد وزير التنمية ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط - برنامجا زمنيا يشمل العمليات التي تدخل في اطار المرحلة التحضيرية من مشروع التعداد . وقد سلم البرنامج المعد الى المسؤولين بالجهاز المركزي للتخطيط اثناء فترة الزيارة (انظر المرفق رقم ٤).

شمل البرنامج المذكور حصرا بالاعمال التحضيرية الاساسية التي تسبق دورة تدريب المشرفين ، وهي الدورة التي تنتهي باستكمالها مرحلة الاعمال التحضيرية لتبدأ بعدها مرحلة الاعمال الميدانية . ومن الجدير بالذكر ان البرنامج اقتصر على الاعمال الاساسية ولا يشمل بالتالي الانشطة الجارية ولا الاعمال المحدودة التي تدخل في اطارها . كما انه لا يتضمن الخطوات الاجرائية المرافقة لكل من الاعمال الاساسية .

خامسا : التقسيمات الادارية

يعتبر توفر قوائم شاملة ودقيقة بالتجمعات السكانية على اختلاف مستوياتها ، وتحديد تبعياتها وفق التقسيمات الادارية المعمول بها احد المتطلبات اللازمة لتخطيط وتنفيذ تعداد ناجح للسكان ، ولاستثمار معطياته على الوجه الاكمل ، وكذلك لاصدار نتائج التعداد على اصغر مستوى اداري ممكن .

وحينما قررت حكومة الجمهورية العربية اليمنية اجراء التعداد العام الاول للمساكن والسكان في عام ١٩٧٥ ، لم تكن تتوفر لدى الجهاز المخطط لذلك التعداد اية معلومات مدونة عن التقسيمات الادارية في اليمن ولا قائمة باسماء التجمعات السكانية وتبعياتها الادارية ، ولا خرائط تبين مواقع تلك التجمعات - اللهم الا الكبيرة منها - . بل ان مفهوم التقسيمات الادارية في حد ذاته لم يكن واضحا في الاذهان على النحو الذي هو عليه اليوم .

ولمعالجة هذا الوضع ، قام الجهاز المركزي للتخطيط في ذلك الوقت بتنفيذ ما اطلق عليه اسم المسح الاستطلاعي والذي يعتبر في الواقع بمثابة تعداد اداري . فقد كون لهذا الغرض فرقة خاصة في كل محافظة جابت كافة انحائها وجمعت قوائم اولية باسماء التجمعات السكانية الموجودة فيها معتمدة في ذلك على مشاهداتها على الطبيعة وعلى المعلومات التي اعطيت اليها من قبل المسؤولين المحليين (رسميين وغير رسميين) وكذلك من قبل المواطنين انفسهم . وعند تنفيذ مرحلة

العمل الميداني من التعداد كان من ضمن المهام التي انيطت بالمستويات القيادية والاشرافية من العاملين بالميدان تدقيق تلك القوائم على الطبيعة كل في منطقة عمله وتنقيتها مما قد يكون فيها من اخطاء .

وعلى الرغم من ان مثل تلك العملية لم يكن مقدر لها منذ البداية ان تسفر عن نتائج عالية الشمول والدقة ، فقد كانت خيارا وحيدا في ذلك الوقت وخطوة لا بد منها للتخطيط للتعداد وتنفيذه . ومهما يكن من امر فقد كانت احدى ثمرات التعداد العام الاول للسكان في الجمهورية العربية اليمنية اعداد اول دليل بالتقسيمات الادارية يتضمن قوائم بالتجمعات السكانية وتحديد تبعياتها الى الاقسام الادارية على مختلف مستوياتها (ناحية - قضاء - محافظة) ومن ثم اصداره في نشرة من عشرة مجلدات خصص كل منها لمحافظة واحدة .

ويجدر بالذكر ان مقدمة تلك النشرة تضمنت تحفظات الجهاز المركزي للتخطيط حول المعلومات الواردة فيها حيث كان الجهاز يدرك بان ما ورد فيها لا يخلو من اخطاء وبان هذه النشرة انما هي بداية الطريق نحو دليل افضل للتقسيمات الادارية وليست نهايته . كما تضمنت المقدمة المذكورة نداء من الجهاز المركزي للتخطيط الى كل من يطلعون على النشرة لتزويد الجهاز بملاحظاتهم ومقترحاتهم بهدف استكمال ذلك الدليل وتطويره نحو الافضل .

ومن جانب آخر فقد نتج عن عملية التعداد التعاوني الذى صدرت نتائجه عام ١٩٨١ قوائم اخرى بالتجمعات السكانية مبوبة وفق التقسيمات الادارية الراهنة . ومن المفترض ان تعتبر هذه القوائم مصدرا آخرا للمعلومات حول هذا الموضوع .

ونظرا لحاجة جهاز العمل التحضيرى للتعداد المقبل الى دليل بالتقسيمات الادارية ، فقد قام مستشار الاكوا باخذ عينات من المعلومات من كلا المصدرين وقد تبين بنتيجة مقارنتها ان المصدرين غير متطابقين وان ثمة اختلافات جذرية فيما بينهما وان الموضوع برمته يستدعي الكثير من الدراسة والاستقصاء والتحرى للتوصل الى حقيقة الامر .

وقبل استعراض نتائج المقارنة بين المصدرين يقتضي التنويه بان نظام التقسيمات الادارية بالجمهورية العربية اليمنية يقوم على اساس تقسيم البلاد الى محافظات ، وتقسم كل محافظة الى اقضية وكل قضاء الى نواحي وتضم كل

ناحية عددا من التجمعات السكانية والتي يمكن ان تكون مدنا او قرى . وقد يتبع المدينة او القرية تجمع سكاني صغير او اكثر من تجمع يطلق عليه اسم محلة . اما العزلة فهي منطقة تضم عددا من التجمعات السكانية وهي على الاغلب تقع برمتها في ناحية ادارية واحدة ، ولكنها في بعض الحالات تمتد في اكثر من ناحية كما هو الحال مثلا بالنسبة لعزلة بني اسعد التي يقع قسم منها في ناحية الرجم التابعة لقضاء الطويلة (محافظة المحويت) بينما يقع القسم الآخر في ناحية خفاش التابعة لقضاء المحويت في نفس المحافظة .

وعلى الرغم من ان العزلة لا تعتبر من الناحية الرسمية قسما اداريا فان الطريقة التي عرضت بموجبها التقسيمات الادارية في كلا المصدرين المذكورين آنفا تظهر العزلة وكانها قسم اداري متفرع عن الناحية حيث تم ادراج التجمعات السكانية في كل ناحية تحت اسماء عزل معينة . ولذلك فانه لا مفر عند عرضنا لنتائج المقارنة بين المصدرين من اعتبار العزلة قسم من الناحية .

أ - التعديلات الطارئة على التقسيمات الادارية

استحدثت بعد عام ١٩٧٥ محافظة جديدة سميت محافظة الجوف وقد تكونت تلك المحافظة بالطبع من مناطق وتجمعات كانت في الاصل اجزاء من محافظات اخرى . من جهة اخرى فقد تبين ان هنالك اسماء لنواحي وردت في المصدر الثاني (١٩٨١) في حين ليس لها وجود في المصدر الاول (١٩٧٥). وفي هذه الحالة فانه لا يمكن الجزم فيما اذا كانت تلك النواحي قد استحدثت بعد عام ١٩٧٥ ام انها وردت في المصدر الاول تحت اسماء اخرى ام انها سقطت كليا من المصدر الاول .

ب - الاختلافات في الصفة الادارية

هنالك الكثير من المواقع وردت في احد المصدرين على انها عزلة في حين وردت بالمصدر الاخر على انها قرية . ومن الامثلة على ذلك (بني الطيار) التابعة لناحية المحويت والتي اعتبرت عزلة في المصدر الاول بينما اعتبرت قرية في المصدر الثاني . من جهة اخرى فان عددا كبيرا من التجمعات السكانية ادرجت على انها قرى في احد المصادر وعلى انها محلات في المصدر الآخر .

ج - الاختلافات في التبعية الادارية

ان العديد من التجمعات السكانية تختلف تبعياتها الادارية من مصدر لآخر . وعلى سبيل المثال فان جميع القرى والمحلات المكونة لعزلتي (بني الوليد ، والمجاديل) وردت في عام ١٩٧٥ ضمن ناحية بني سعد في محافظة المحويت بينما وردت في عام ١٩٨١ على انها تتبع ناحية المحويت في نفس المحافظة .

ومثل هذه الاختلافات نجدها وعلى نطاق اوسع فيما يتعلق بتبعية المحلات الى القرى . فقد تبين ان عددا كبيرا من المحلات اتبعت في المصدر الثاني بقرى اخرى قد تكون في عزلة او حتى في ناحية مختلفة .

د - الاختلافات في مكونات الوحدة الادارية من التجمعات السكانية

هنالك الكثير من المسميات لعزل وقرى ومحلات وردت في احد المصادر ولم ترد في المصدر الآخر . ففي ناحية المحويت مثلا وردت في المصدر الاول اسماء لواحد وعشرين عزلة بينما وردت اسماء لثمانية عشر عزلة في المصدر الثاني . ويضاف الى الاختلاف العددى اختلاف في الاسماء ايضا . ففي المصدر الاول وردت اسماء لسبعة عزل لم ترد في المصدر الثاني (القحطاني - العنبر- بيت سلطان - بني الطيار - الدواعرة - العلبي - المحويت) وفي المصدر الثاني نجد اسماء لاربعة عزل لم ترد في المصدر الاول (بني الوليد ثامر - الصافية - المجاديل) .

ولو انتقلنا من مستوى القرية الى مستوى العزبة والمحلة فاننا نجد ان مثل هذه الظاهرة تبرز على نطاق واسع ونورد فيما يلي الامثلة التالية :

١- من عزلة بني مقاتل (ناحية-مناخة)

- في المصدر الاول : وردت اسماء ٢٦ قرية و١٣ محلة .
- في المصدر الثاني : وردت اسماء ٢٤ قرية ولم يرد اسم لاى محلة .

٢- من عزلة بني قشيب (ناحية السلفية) .

- في المصدر الاول : وردت اسماء ٨ قرى و ٥٠ محلة .
- في المصدر الثاني : وردت اسماء ٥ قرى و٢٤ محلة .

٣- من عزلة بكال (ناحية الجبين) .

- في المصدر الاول : وردت اسماء ٢٨ قرية و٢٢٢ محلة .

- في المصدر الثاني : وردت اسماء ٣١ قرية و٢١ محلة .

والحقيقة ان هذا التفاوت في عدد القرى والمحلات لا يمكن تعليله بنقص في الشمول بالمصدر الثاني الذى اتى باسماء اقل للتجمعات السكانية وبعدد اكبر للسكان . فعدد الاسر التي تم رصدها في عزلة بكال مثلا كان ١٦٢٠ اسرة في عام ١٩٧٥ و ٢١٠٠ اسرة في عام ١٩٨١ .

هـ - الاختلافات في الاسماء الواردة للتجمع الواحد

وردت الكثير من التجمعات تحت اسم معين في احد المصادر وتحت اسم آخر في المصدر الآخر ويعود ذلك في نظرنا الى احد الاسباب الآتية .

١- ان التجمع يحمل اكثر من اسم واحد .

٢- ان هنالك اختلافات في لفظة الاسم باللهجة المحلية الدارجة مثل:

الجبي - الجبين
بني محمد - بني جماد
بيت طحامة - بني طحامة
الصلول - الصلو
دار ابن احلس - بني احلس
الحويصلي - الحواصلة

٣- ان هنالك اخطاء طباعة في احد المصدرين او كلاهما مثل :

جرنة - جرمة
الجحرة - الحجرة
الحذر - الخدر
اكمة الكدف - اكمة الكرف
كزومة - كزوحة
المحاديل - المجاديل

و - نماذج اخرى للاختلاف

في بعض الحالات نجد مثلا ان عزلتين وردتا في احد المصادر منفصلتين او مستقلتين بينما وردتا في المصدر الآخر على انهما عزلة واحدة تحمل الاسمين معا وعلى سبيل المثال ورد في ناحية القبيطة (قضاء الحجرية - محافظة تعز) كل من عزلة الهجر وعزلة الهذلان عام ١٩٧٥ . اما في عام ١٩٨١ فقد وردت عزلة تحمل اسم الهجر والهذلان .

وحتى على مستوى القرية فان مثل هذه الحالة شائعة كثيرا فقرية تالبة وقرية بسرة في المصدر الاول وردتا على انهما قرية واحدة في المصدر الثاني تحت اسم تالبة وبسرة ..

وبعد فان كثيرا من اوجه الاختلاف بين المصدرين يمكن ان ترد الى واحد من الاسباب الآتية :

١- اختلاف الطريقة التي جمعت بموجبها البيانات في كلا المصدرين.

٢- اختلاف الجهات التي استقيت منها المعلومات وتعددها واختلاف وجهات النظر فيما بينها في الكثير من الحالات حول صفة التجمع من حيث كونه عزلة او قرية او محلة وكذلك حول تبعية هذا المتجمع الى قسم اداري معين ، بل واحيانا في مدى اعتباره تجمعا مستقلا (قرية او محلة) او انه مجرد قسم من قرية او محلة لا ينبغي ادراجه في قوائم التقسيمات الادارية .

٣- الاخطاء التي لا بد وانها اكتنفت العمل في كافة مراحل اعداد التقسيمات الادارية في كلا المصدرين .

٤- التغيرات التي لا بد وان تكون قد حدثت على الطبيعة بعد عام ١٩٧٥ كنمو بعض التجمعات واضمحلال بعضها الآخر .

٥- التعديلات التي طرأت على التقسيمات الادارية كاحداث محافظة جديدة وما يفترض ان يترتب على ذلك من تغيرات في مكونات المحافظات المجاورة .

وفي ظل غياب مصدر ارتكازي او مرجع رسمي تتوفر لديه المعلومات القاطعة حول هذا الموضوع فانه من العسير البت في حالات الاختلاف وترجيح احداها على الاخرى .

التوصيات في موضوع التقسيمات الادارية

ان مهمة وضع تقسيمات ادارية معتمدة ومعرفة تعريفا واضحا وتحديثها باستمرار انما تقع عادة على عاتق جهات رسمية في البلد هي بالتاكيد ليست الجهات المناطة بها مهمة اجراء التعدادات السكانية . من جهة اخرى فان الحاجة الى توفر دليل معتمد بالتقسيمات الادارية تتعدى مجرد التخطيط للتعدادات العامة وتنفيذها ، فهي مطلوبة لاغراض ادارية شتى.

وفي غياب دليل موثوق بالتقسيمات الادارية كما هي الحال بالجمهورية العربية اليمنية فان عملية كالتعداد العام للمساكن والسكان تصبح عملية مفيدة في اعداد دليل افضل ، اكثر منها عملية مستفيدة . ولهذا فان اى توصيات للتعامل مع الوضع الراهن لا بد وان تنطلق من هذه الحقيقة .

من جهة اخرى فان التوصيات التي يمكن ايرادها في هذا الصدد سوف تنصب على امور محورية ولا تتضمن اية تفصيلات . فالفترة التي اتيحت للمستشار لدراسة وضع التقسيمات الادارية وعدم القيام بزيارات ميدانية لاستقصاء وتحرى الحقائق جعلا من غير الممكن التوصل الى مقترحات حول خطوات اجرائية ما . وعلى اية حال فان ما يمكن ان نوصي به في هذه المرحلة هو الآتي :

اولا : ان يتم التخطيط للتعداد وتنفيذه على نحو يتلاءم مع الوضع الراهن للتقسيمات الادارية ، اى مع الافتراض بعدم الشمول في قوائم التجمعات السكانية المتوفرة وعدم الدقة في اسمائها ومسمياتها وتبعياتها الادارية ، ومن ثم استخدامها على هذا الاساس . وعلى اية حال فان هذا الوضع مشابه لما كان عليه الحال عند تخطيط وتنفيذ التعداد الاول عام ١٩٧٥ الذى اعتمد على قوائم اولية للقرى والمحلات تم جمعها قبل مرحلة الاعمال الميدانية وتدقيقها خلال تلك المرحلة .

ثانيا :ان يعتبر اعداد دليل شامل ودقيق بالتقسيمات الادارية احد الاهداف المرجوة من التعداد . فاذا كان من النادر ان يشمل اى تعداد سكاني جميع الاسر والافراد فانه ليس بمتعذر ان يرصد التعداد ـ اذا احكم تصميمه وتنفيذه ـ جميع التجمعات السكانية المتواجدة على الطبيعة ، بحيث ينجم عن مثل هذا الرصد

قوائم شاملة بها وتقوم وزارة الادارية المحلية فيما بعد ، وهي الجهة المختصة بموضوع التقسيمات الادارية ، بدراسة القوائم الناجمة عن التعداد والبت باسمائها وصفتها الادارية وتبعياتها الى الاقسام الادارية الاعلى التي تليها بالترتيب .

ثالثا : ان الاخذ بالتوصيتين المبدئيتين السابقتين يتطلب اساسا الاتفاق المسبق والتنسيق الكامل مع وزارة الادارة المحلية ، والحصول منها منذ البداية على ما يلي :

١- الدليل المعتمد بالتقسيمات الادارية حتى مستوى الناحية . وهو من المفروض بل من البديهي ان يصدر عنها .

٢- المفهوم الذى تعتمده للقرية وللمحلة .

٣- تحديد المرجع الرسمي بالميدان ، الذى تعتمده الادارة المحلية كمصدر للمعلومات يمكن الرجوع اليه عند الحاجة من قبل العاملين بالتعداد .

٤- الرأى الرسمي للوزارة في موضوع العزلة وهل هي قسم ادارى متفرع عن الناحية ام انه تقسيم غير رسمي يمكن اهماله اذا لزم الامر .

(المرفق رقم ١)

بيان بالسادة الذين تم الاتصال بهم اثناء فترة الزيارة

أ - في الجهاز المركزى للتخطيط

- معالي السيد محمد احمد الجنيد	وزير التنمية ورئيس الجهاز المركزى للتخطيط
- السيد فتحي سالم علي البيضاني	وكيل الجهاز المركزى للتخطيط
- السيد عبد الولي عبد الله العاقل	وكيل مساعد الجهاز المركزى للتخطيط
- السيد يحيى القيزل	مدير الادارة العامة للاحصاء
- السيد محمد علي الحاج	مدير الادارة العامة لبنك المعلومات
- السيد حسين احمد اوغلة	معاون مدير الادارة العامة لبنك المعلومات
- السيد عبدو صالح سيف	رئيس دائرة الاحصاءات الاجتماعية
- الدكتور محمد الروبي	مدير مشروع مركز الدراسات السكانية (الامم المتحدة)
- الدكتور كامل العضاض	مدير مشروع الامم المتحدة لدعم الاحصاء
- السيد ماجد باصيل	خبير للحسابات القومية بالجهاز

ب - في مكتب الممثل المقيم لبرنامج التنمية للامم المتحدة

UNDP Resident Representative	Mr. Dragoslav Zdravkovic
UNFPA Coordinator	Mr. K.V.R. Moorthy

(المرفق رقم ٢)

التوزيع التقديرى لميزانية التعداد
حسب السنـــــوات (١٩٨٤-١٩٨٧)

باب	بند	نوع	البيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المجمـــوع
			اولا : القسم الجارى					
١	٢	٢	مرتبات واجور تعاقدية وعرضية	٥٠٠،٠٠٠	٣١،٥٧٧،٥٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	–	٣٣،٠٧٧،٥٠٠
١	٣	١	الاجور الاضافية	١،٠٠٠،٠٠٠	٣٨٠،٤٠٠	–	–	١،٣٨٠،٤٠٠
١	٣	٢	المكافآت	–	٥٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	٨٦،٠٠٠	٧٨٦،٠٠٠
٢	١	٢	ادوية ومستلزمات طبية ومساعده	٣٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	–	–	٤٠٠،٠٠٠
٢	٢	١	وقود وزيوت ومواد بترولية	٤٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	٤٠٠،٠٠٠	–	٨٤٠،٠٠٠
٢	٣	١	ادوات كتابية وسجلات واستمارات مالية	٦٠٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	–	–	٦٥٠،٠٠٠
٢	٤	٢	ادوات ومعدات صغيرة	٢٩٠،٠٠٠	٦،٢٠٠	–	–	٢٩٦،٢٠٠
٢	٤	٤	مطبوعات اخرى	٨٠٠،٠٠٠	–	–	–	٨٠٠،٠٠٠
٢	٦	١	نفقات نشر واعلان	١٥٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	–	–	٢٠٠،٠٠٠
٢	٧	١	استئجار مباني	–	١٠٠،٠٠٠	–	–	١٠٠،٠٠٠
٢	٧	٢	استئجار معدات	–	٣٠٠،٠٠٠	٦٠٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠
٢	٩	١	انتقالات عامة	١،٤٦٠،٠٠٠	٣،٠٠٠،٠٠٠	–	–	٤،٤٦٠،٠٠٠
٢	٩	٣	تلفون وتلغراف وتلكس	٣٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠	٥،٠٠٠	٥،٠٠٠	٥٠،٠٠٠
٢	٩	٤	مياه وانارة وكهرباء	٣٠،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠
			ثانيا : القسم الاستثمارى					
٤	٢	٥	آلات ومعدات	٣٥٠،٠٠٠	٤٠،٥٠٠	–	–	٣٩٠،٥٠٠
٤	٢	٧	مفروشات وتجهيزات ووسائل نقل	١،٥٠٠،٠٠٠	٤٠،٥٠٠	–	–	١،٥٤٠،٥٠٠
			المجموع العام	٧،٤١٠،٠٠٠	٣٦،٦٠٥،١٠٠	١٠،٨٥٥،٠٠٠	٢٠١،٠٠٠	٦٠،٠٧١،١٠٠

(المرفق رقم ٣)

تقـــــريـــــر
حول الاجراءات الفورية لدفع مسيرة العمل التحضيرى للتعداد العام للمساكن والسكان ١٩٨٥ في الجمهورية العربيـــة اليمنيـــة

==========

ان عملية العد الفعلي للمساكن والسكان مقرر لها ان تبدأ في اوائل شباط عام ١٩٨٥ . ويسبق عملية العد الفعلي حوالي ثلاثة اشهر من العمل الميداني التحضيـــرى الامر الذى يحتم بان تكون كافة التصاميم وخطط العمليات المختلفة وتأمين مستلزماتها المادية والبشرية منتهية خلال فترة اقصاها نهاية تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤ ، اى بعد مضي ١١ شهرا من الآن . والفترة المتبقية للاعمال المذكورة تعتبر ضيقة جدا وبكافـــة المقاييس حيث تضع الجهاز المركزى للتخطيط امام خيار وحيد اذا ما اراد تنفيذ التعداد في موعده المقرر . وهذا الخيار هو اتخاذ جملة من القرارات الحاسمة والاجراءات الفورية لدفع مسيرة العمل التحضيرى على النحو الذى يمكن من انهاء العمل في موعده المحدد .

والاجراءات المطلوبة في هذه المرحلة بالذات هي تلك التي تتعلق بالمقومات اللازمة لاقلاع مشروع التعداد وهي الرجال - والمال - والخبرة . وخلف هذه المقومات بالطبـــع الاساس القانوني وهو متوفر في اطار قرار مجلس القيادة بقانون رقم ٦٣ لعام ١٩٧٤ والاساس التنظيمي وقد اصبح متوفرا بعد ان تم وضع واقرار الهيكل التنظيمي للتعداد. وفيما يلي بيانات بالوضع الراهن المتعلق بكل من المقومات الثلاث والتوصيات التـــي يقترح وضعها موضع التنفيذ بالنسبة لكل منها :

اولا : <u>جهاز العمل التحضيرى</u>

أ - <u>الوضع الراهن</u>

(١) تم وضع هيكل تنظيمي للعاملين بالتعداد في مراحله التحضيريـــة والميدانية مع تحديد واضح للمهام والصلاحيات المناطة بالوظائف والاجهزة واللجان التي يتضمنها هذا الهيكل . (المرفق رقم ١).

(٢) اقر الهيكل التنظيمي بالقرار الوزارى ١/ت (المرفق رقم ٢).

(٣) تم تسمية بعض الوظائف الواردة بالهيكل بقرارات وزارية القرار رقم ٢/ت (المرفق رقم ٣) والقرار رقم ٤/ت (المرفق رقم ٤).

(٤) تم تشكيل لجنة التنسيق الواردة بالهيكل التنظيمي وذلك من مدراء العموم بالجهاز وحددت اختصاصاتها بالقرار الوزارى رقم ٣/ت (المرفق رقم ٥) .

(٥) تم الحاق بعض العناصر بالوحدات بموجب قرار داخلي (المرفق رقم ٦).

وعلى الرغم من ذلك كله فان العمل التحضيرى لم يحرز اى تقدم يذكر وذلك لان جميع العناصر المسماة لم تكن متفرغة للعمل بالتعداد كما ان بعضها اوفد الى الخارج .

ب - التوصيات:

١- دعوة لجنة التنسيق المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٣/ت الى اجتماع عاجل يتم خلاله اقتراح العناصر المناسبة لشغل الوظائف الشاغرة بالهيكل التنظيمي وكذلك لايجاد البدائل للعناصر التي سبق تكليفها بوظائف معينة لكنها لم تفرغ للعمل لسبب او لآخر . وذلك تطبيقا للفقرة ب من المادة الثانية من القرار المذكور اعلاه .

٢- عند اختيار العناصر المرشحة للعمل التحضيرى تراعى المبادىء العامة التالية :

- اختيار العناصر التي تتصف بالجدية والالتزام ولديها الاستعداد الكافي لممارسة مهامها دون تردد ولو كان ذلك على حساب راحتها او مصالحها الشخصية .

- تفريغ العناصر كليا للعمل بالتعداد وهو شرط اساسي لتمكنها من اداء واجباتها في الوقت المحدد . ويوصي بتفريغ العناصر المختارة بشدة حتى ولو كان ذلك على حساب مهام اخرى كانت مكلفة بها .

- عدم السماح بايفاد الموظف المكلف بالعمل بالتعداد لاى مهمة داخل او خارج اليمن وعدم السماح باعطائه اجازة من اى نوع الا في حالة الضرورة القصوى . وذلك طيلة فترة العمل التحضيرى .

- وفي مقابل ما سبق ينبغي اعطاء العناصر المكلفة الحوافز المادية المناسبة والتي تتلاءم والمهمات الشاقة والمتواصلة التي تناط بهم . ومثل هذه الحوافز لا بد وان تدرج بوضوح في النظام المالي الخاص بالتعداد .

٣- تخصيص جناح مستقل يتواجد فيه جميع العاملين في المراحل التحضيرية بالتعداد . ومثل هذا الجناح متوفر في الدور الارضي من مبنى الجهاز.

٤- تشكيل اللجنة الاستشارية العليا المنصوص عنها في المادة الرابعة من قرار مجلس القيادة بقانون رقم ٦٣ وذلك كمنطلق لتعبئة جهود اجهزة الدولة وتوجيهها لصالح عملية التعداد . ويجدر بالذكر ان تشكيل اللجنة وتحديد اختصاصاتها يتم بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

ثانيا : ميزانية التعداد :

أ - الوضع الراهن :

في آب (أغسطس) الماضي تم اجراء تقديرات شاملة لكافة مستلزمات التعداد المادية والبشرية (الصفحات ٣٤ - ٣٨ من المرفق رقم ٧) . وقد جرى ذلك وفق تصور شامل لاسلوب تنفيذ التعداد بكافة مراحله . وانطلاقا من ذلك تم وضع ميزانية تقديرية لاجمالي تكلفة التعداد وصلت الى حوالي ٤٦ مليون ريال يمني موزعة كما يلي :

الباب الاول :	المرتبات والاجور وما في حكمها :	٢٥،٢٤٣،٠٠٠
الباب الثاني:	المستلزمات السلعية والخدمات :	٨،٨٩٦،٠٠٠
الباب الرابع:	المصروفات الرأسمالية :	١،٩٣١،٠٠٠
	المجموع العام	٤٦،٠٧٠،٠٠٠

ويلاحظ من توزيع الميزانية على الابواب المختلفة ان ما يقرب من ٧٧٪ من اجمالي تكلفة التعداد تدخل تحت باب المرتبات والاجور وما في حكمها ، في حين تشكل المستلزمات السلعية والخدمية ١٩ ٪ . اما الباقي وقدره ٤ / فهو مصروفات رأسمالية .

ويؤخذ من التفصيلات المبينة في المرفق رقم (٨) ان ما يقرب من ٢٩ مليون ريال يمني هي مخصصات للعاملين في المرحلة الميدانية من التعداد على اختلاف مستوياتهم . ويشكل هذا الرقم حوالي ٨٠ ٪ من اجمالي الباب الاول واكثر من ٦٠٪ من اجمالي ميزانية التعداد .

اما الباب الثاني فان ايجار السيارات يحتل حوالي ٥٠ ٪ من مجموعه او ما يقارب ١٠ ٪ من اجمالي موازنة التعداد .

وفيما يتعلق بالباب الرابع فان ما ادرج تحته من مبالغ خصص لشراء آلات ومعدات ووسائل نقل . وهذه المعدات سوف تؤول للجهاز المركزى للتخطيط لاستخدامها بعد انتهاء التعداد في انشطته الجارية . وبالتالي فانه لا يمكن اعتبارها من المصروفات المستهلكة .

والحقيقة ان ميزانية التعداد - بالمنظور العام - تعتبر معقولة اذا ما قورنت بما انفق فعلا على التعداد السابق (١٩٧٥) والذى وصلت جملة تكاليفه الى حوالي ٧ ملايين ريال يمني . فاذا عرفنا ان عدد السكان قد ازداد اليوم بنسبة لا تقل عن ٣٥ / عما كان عليه قبل ١٠ سنوات ، فان تكلفة التعداد الحالي ينبغي ان تكون في حدود ١٠ ملايين ريال باسعار ١٩٧٥ الثابتة . بل وربما يعتبر التعداد الحالي اقل كلفة اذا عرفنا ان اجور وتعويضات بعض العاملين بالميدان (كالعدادين مثلا) سوف تصل الى ٩ او ١٠ امثال ما كانت عليه عام ١٩٧٥ هذا فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار السلع والخدمات والذى تحقق خلال السنوات العشر الماضية .

امكانية ضغط الميزانية

في الوقت الذى وضعت بعض بنود الانفاق في حدود اسعار السلع والخدمات السائدة حاليا او المتوقعة ، فان بعضها الآخر وضع بناء على افتراضات معينة وبالتالي فانه يمكن تغيير الكلفة بتغيير تلك الافتراضات وفيما يلي امثلة عنها .

اولا : قدرت مستلزمات التعداد المادية والبشرية وبالتالي تكاليفها على افتراض ان عدد الاسر في الجمهورية العربية اليمنية هو ١،٣ مليون اسرة ويتوقع الا يصل عدد الاسر الى هذا الحد .

ثانيا : ان مخصصات العاملين في المرحلة الميدانية المدرجة تحت باب المرتبات والاجور وما في حكمها ، والذى تشكل كما اسلفنا ٦٠ ٪ من اجمالي كلفة التعداد تعتبر حساسة لاى تغيير مهما كان ضئيلا في الاجر المقترح لكل مستوى من مستويات العاملين بالميدان ، وخاصة فئة العدادين بالذات. وعلى سبيل المثال فقد قدر اجر العداد عن كامل مدة عمله البالغة ٢٨ يوما بمتوسط قدره ٢٥٥٠ ريالا . ولو فرضنا انه اكتفى بدفع ٢٠٠٠ ريال عن تلك المدة بدلا من المبلغ المقترح - وهو امر بمقدور الجهاز عمله - فان ذلك وحده كاف لخفض الميزانية بمقدار ٢٠٥ مليون ريال .

ثالثا : تتضمن الميزانية مبلغ ٤٠٢ مليون ريال كايجار للسيارات (٢٠٠ سيارة لمدة ٤٢ يوما) ويمكن توفير مبلغ ٣٠٤ مليون ريال لو استطاع الجهاز تعبئة هذا العدد من السيارات من اجهزة الدولة . حيث تقتصر الكلفة في هذه الحالة على تعويضات تدفع للسائقين لا تزيد عن ٨٠٠ الف ريال مع ملاحظة ان ثمن المحروقات مبوبة في بند آخر من الميزانية وهي ستدفع حتما في كلا الحالتين .

رابعا : يمكن تخفيض مبلغ ١٠٢ مليون ريال لو صرف الجهاز النظر عن شراء ١١ سيارة حقلية ادرجت قيمتها في الباب الرابع من الميزانية .

خامسا : يتوقع ان تحصل وفورات في بعض اوجه الانفاق الاخرى اذا تم ترشيد الانفاق والاستهلاك من بعض المواد واحكم تصميم عملية التعداد .

ب - التوصيات :

لما كانت عملية التعداد تجرى مرة كل عشر سنوات فانها عملية لا تحتمل الفشل ، وبالتالي فان كافة الضمانات ينبغي ان تتخذ لانجاحها . ومن هذه الضمانات وضع ميزانية للتعداد في حدود عليا وبشكل يغطي اسوأ الاحتمالات . وهذا في الواقع ما تم الاخذ به عند وضع تقديرات الميزانية . ومن هذا المنطلق يوصي بما يلي :

١- ابقاء الميزانية على النحو الذى هي عليه الآن والعمل على اقرارها من الجهات المختصة في اقرب وقت ممكن وذلك بعد تبويبها وعرضها وفق الاصول المرعية .

٢- اتخاذ كافة الضمانات والاجراءات لترشيد الانفاق وتتبع الصرف واحكام الرقابة عليه على النحو الذى يمكن من تحقيق وفورات مجزية في نهاية الامر . ويجدر بالذكر ان التخطيط الجيد للتعداد يعتبر احد العوامل الحاسمة في ترشيد الانفاق .

٣- وضع النظام المالي واللائحة المالية التي تتناسب وطبيعة التعداد وما تتطلبه من مزيج من المرونة في الانفاق من جهة وضوابط على الصرف من جهة اخرى . ويمكن الاستفادة في ذلك من النظام المالي للتعداد السابق .

٤- تحديد مستويات التعويضات والاجور والمكافآت بكافة اشكالها بعد مناقشتها على كافة مستويات اجهزة التعداد وفي مقدمتها اللجنة الاستشارية العليا . واصدارها بقرار وزارى بعد موافقة وزارة المالية .

٥- تعيين محاسب متمرس خاص بالتعداد الى جانب رئيس الوحدة المالية المكلف من قبل الجهاز المركزى للتخطيط وذلك في اقرب فرصة ممكنة .

وباستكمال ما سبق ذكره يصبح بالامكان البدء بالانفاق على الاوجه المختلفة للتعداد .

ثالثا : الخبرة

أ - الوضع الراهن

تضمنت وثيقة المشروع YEM/81/P01 خبيرا في مجال تنظيم وادارة التعداد وآخر في مجال تجهيز البيانات يتم تعيين كل منهما لمدة سنة ونصف من قبل ادارة المعونة الفنية DTCD. ونظرا للتاخر الذى حصل في الاقرار النهائي لوثيقة المشروع ، والذى نحم اساسا عن التاخر في وضع تلك الوثيقة بصيغتها النهائية وبالتالي ارسالها للامم المتحدة في وقت متأخر ، فقد تاخر تزويد الجهاز المركزى للتخطيط بالخبير المطلوب في مجال تنظيم وادارة التعداد. وقد قام الجهاز بمعالجة هذا الوضع جزئيا عن طريق الاعتماد على بعض المستشارين الاقليميين لدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) وكذلك على بعض الخبراء العاملين بالجهاز حيث تم بمساعدتهم تحقيق بعض الانجازات التي تعتبر منطلقات لا بد منها في مجال العمل التحضيرى مثل وضع الهيكل التنظيمي وحصر وتقدير المستلزمات المادية والبشرية والميزانية التقديرية لعملية التعداد .

وقد تقدمت مؤخرا ادارة المعونة الفنية DTCD الى الجهاز المركزى للتخطيط باسماء مجموعة من المرشحين لاختيار احدهم كخبير للتعداد غير انه حتى مع الافتراض بان تعيين الخبير سوف يتم فعليا في حدود نهاية العام الحالي فان الفترة المتاحة له ولنظرائه لانجاز التحضيرات في موعدها المحدد تبقى ضيقة الى حد كبير . خاصة وان الخبير ربما يحتاج الى بعض الوقت للاستقرار والتعرف على البيئة التي يعمل فيها وبالتالي التعامل معها بشكل ناجح .

ب - التوصيات :

١- البت في موضوع اختيار احد الخبراء المرشحين في اسرع وقت ممكن .

٢- تعيين فريق عمل تنفيذى يعمل تحت الادارة المباشرة لمدير عام التعداد والتوجيه الفني لخبير المشروع . وتهدف مهمة الفريق الى تدعيم الوحدات المختلفة بعناصر اختصاصية تساهم في تسريع وتائر العمل . يتم تمويل الفريق عن طريق المشروع ذاته وذلك باجراء تعديلات في توزيع الميزانية وتحقيق الوفورات اللازمة وفي حال الاخذ بهذه التوصية يقترح ان يكون برنامج عمل الفريق على النحو التالي :

المهمة	الوحدة التي يعمل لديها	مدة العمل بالاشهر	تاريخ البدء
١- التوثيق والحفظ والتصنيف	العلاقات العامة والاعلام	١٢	مارس ١٩٨٤
٢- تنظيم شؤون العاملين	وحدة الشؤون الادارية	٦	يونيو ١٩٨٤
٣- صياغة التعاريف والتعليمات واعداد كتاب التدريب	وحدة الخطط والتصاميم الفنية	٦	يونيو ١٩٨٤
٤- تصميم جداول التبويب والنشر	وحدة الخطط والتصاميم الفنية	٤	سبتمبر ١٩٨٤
٥- تنظيم وادارة العمل الميداني	وحدة العمليات	٤	اكتوبر ١٩٨٤

(المرفق رقم ٤)

البرنامج الزمني للاعمال التحضيرية للتعداد العام للمساكن والسكان ١٩٨٥

اولا : وصف البرنامج

١- يتضمن البرنامج حصرا بالعمليات التحضيرية الاساية فقط . ويفترض ان تنجز تلك العمليات قبل بدء مرحلة العمل الميداني والتي تبدأ بدورها بعقد الدورة التدريبية للمشرفين خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤م .

٢- لا يتضمن البرنامج الانشطة الجارية ولا الاعمال والمهمات المحدودة التي تدخل في اطار تلك الانشطة الجارية . كما انه لا يشمل الاجراءات الخاصة بتنفيذ كل عملية وردت بالبرنامج .

٣- ان كل عملية وردت بالبرنامج لا تعتبر منجزة وفق التاريخ المحدد بمجرد انهاء مشروع التصميم او الخطة او وضع مسودتها ، وانما يتم انجاز العملية بأقرارها بشكل نهائي من قبل الاجهزة واللجان المختصة . وبالتالي فأن كل عملية ادرجت بالبرنامج تشمل انهائها اولا كمشروع ومن ثم الخطوات والاجراءات الاخرى اللازمة لاقرارها وفق القنوات الرسمية وبموجب الصلاحيات والمهام المخولة للوظائف والاجهزة واللجان الواردة في الهيكل التنظيمي .

٤- ادرجت الاعمال التحضيرية الاساسية بالبرنامج وفق التسلسل التاريخي للبدء بكل عملية وبصرف النظر عن الوحدة المكلفة بها . وبالتالي فانه يمكن ان يشتق من هذا البرنامج وحسب الحاجة :

أ - قائمة بالاعمال التحضيرية مرتبه وفق تسلسل تواريخ انتهائها .

ب - قوائم بالاعمال التحضيرية ترتب كل منها بحسب المهام المناطة بكل وحدة على حدة .

ج - عرض بياني للعمليات التحضيرية .

ثانيا : حصر الاعمال التحضيرية الاساسية وتوقيتها الزمني .
وهي على النحو المبين في الجدول الآتي :

حصر الاعمال التحضيرية الاساسية للتعداد العام للمساكن والسكان ١٩٨٥
وتوقيتها الزمنـــي

	نـوع العمـــل	المدة (بالاشهر)	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الوحدة المكلفة بالعمل (او المسؤول)
١	تصميم الهيكل التنظيمي للعاملين في كافة المراحل	١	٨٣/٨	٨٣/٨	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٢	التقدير الاولى لاعداد المشتغلين في كافة المراحل	١	٨٣/٨	٨٣/٨	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٣	التقديرات الاولية للمستلزمات المادية لكافة المراحل	١	٨٣/٨	٨٣/٨	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٤	التقديرات الاولية الاجمالية للميزانية	١	٨٣/٨	٨٣/٨	وحدة الشؤون المالية
٥	اقرار الميزانية وتخصيص الاعتمادات اللازمة	٢	٨٣/١٢	٨٤/١	المشرف العام على التعداد
٦	اختيار وتكليف العاملين بالمرحلة التحضيرية	١	٨٣/١٢	٨٣/١٢	المشرف العام على التعداد
٧	تصميم النظام المالي واللائحة المالية	١	٨٣/١٢	٨٣/١٢	وحدة الشؤون المالية
٨	تحديد مستويات اجور وتعويضات العاملين وبدء العمل بها	٢	٨٣/١٢	٨٤/١	وحدة الشؤون المالية
٩	تجميع وثائق التعداد السابق (١٩٧٥) واعادة تصنيفها	٢	٨٣/١٢	٨٤/١	وحدة العلاقات العامة والاعلام
١٠	اعداد وتحضير دليل التقسيمات الادارية	٦	٨٣/١٢	٨٤/٥	وحدة التقسيمات الادارية والخرائط
١١	تصميم الاستمارات والسجلات (مع تحديد حجوم السجلات وتقدير الاعداد اللازمة من كل حجم)	٣	٨٣/١٢	٨٤/٢	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
	أ ـ استمارة تعداد المساكن والسكان وغلاف سجلها				
	ب ـ استمارة حصر المنشآت وغلاف سجلها				
	ج ـ استمارة ترقيم المباني وحصر الاسر وسجلها				

حصر الاعمال التحضيرية الاساية للتعداد العام للمساكن والسكان ١٩٨٥
وتوقيتها الزمني (تابع)

	نوع العمل	المدة (بالاشهر)	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الوحدة المكلفة بالعمل (او المسؤول)
١٢	تصميم نظام التوثيق والحفظ (خاص بالمراسلات والوثائق الاخرى)	١	٨٤/١	٨٤/١	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
١٣	اعداد المخازن وتجهيزها	٣	٨٤/١	٨٤/٣	وحدة الشؤون الادارية
١٤	تصميم نظام الحفظ والتخزين والتداول	٢	٨٤/١	٨٤/٢	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
	أ ـ المستلزمات				
	ب ـ السجلات والمطبوعات				
١٥	تصميم الخطة الاعلامية ـ مراحلها ـ توقيتها الزمني	١	٨٤/١	٨٤/١	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
١٦	اعداد الخرائط والمرتسمات	٨	٨٤/١	٨٤/٨	وحدة التقسيمات الادارية والخرائط
١٧	شراء وتأمين المستلزمات وتخزينها	٩	٨٤/١	٨٤/٩	وحدة الشؤون الادارية
١٨	صياغة مسودة التعاريف والتعليمات	٢	٨٤/١	٨٤/٢	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
١٩	تحضير التصانيف ودلة الترميز	٦	٨٤/١	٨٤/٦	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
	أ ـ دليل التصنيف الجغرافي				
	ب ـ دليل التصنيف المهني				
	جـ ـ دليل تصنيف النشاط الاقتصادي				
	د ـ التصانيف الاخرى				
٢٠	تنفيذ الخطة الاعلامية	١٣	٨٤/٢	٨٥/٢	وحدة العلاقات العامة والاعلام

حصر الاعمال التحضيرية الاساسية للتعداد العام للمساكن والسكان ١٩٨٥
وتوقيتها الزمني (تابع)

	نوع العمل	المدة (بالاشهر)	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الوحدة المكلفة بالعمل (او المسؤول)
٢١	تقسيم البلاد الى مناطق عد	٥	٨٤/٢	٨٤/٦	وحدة التقسيمات الادارية والخرائط
٢٢	تصميم التجربة القبلية بعد تحديد اهدافها	١	٨٤/٣	٨٤/٣	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٢٣	تنفيذ التجربة القبلية وتحليل نتائجها	١	٨٤/٤	٨٤/٤	كل الوحدات المختصة
٢٤	الصياغة النهائية للتعاريف والتعليمات	١	٨٤/٤	٨٤/٤	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٢٥	طباعة الاستمارات والسجلات وتخزينها	٥	٨٤/٤	٨٤/٨	وحدة الشؤون الادارية
٢٦	اعداد التقديرات النهائية للعاملين بالمرحلة الميدانية وتوزعهم الجغرافي	٢	٨٤/٥	٨٤/٦	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٢٧	اعداد التقديرات النهائية للمستلزمات المادية وتوزعها الجغرافي	٢	٨٤/٥	٨٤/٦	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٢٨	اعداد التقديرات النهائية للميزانية وتوزيعها بين الادارة المركزية والمحافظات	٢	٨٤/٥	٨٤/٦	وحدة الشؤون المالية
٢٩	اجراء الاتصالات اللازمة لتعبئة المشتغلين بالميدان	٥	٨٤/٦	٨٤/١٠	وحدة الشؤون الادارية
٣٠	تصميم خطة العمل الميداني وتوقيتها الزمني	٢	٨٤/٦	٨٤/٧	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
	أ ـ تحديد العمليات الداخلة بالخطة وتسلسلها				
	ب ـ تحديد اهداف كل منها والفئة التي تنفذها				
	جـ ـ التوقيت الزمني للعمليات				
	د ـ تعليمات تنفيذ كل عملية				
	هـ ـ مستلزمات كل منها				

حصر الاعمال التحضيرية الاساسية للتعداد العام للمساكن والسكان ١٩٨٥
وتوقيتها الزمني (تابع)

	نوع العمل	المدة (بالاشهر)	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	الوحدة المكلفة بالعمل (او المسؤول)
٣١	تصميم برنامج التبويب والجداول النهائية	٤	٨٤/٦	٨٤/٩	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٣٢	تصميم خطة تدريب العاملين بالميدان وتوقيتها الزمني	١	٨٤/٦	٨٤/٦	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٣٣	تحضير كتاب التدريب	٢	٨٤/٧	٨٤/٨	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٣٤	تصميم دفاتر التقارير الناظمة للعمل الميداني	٢	٨٤/٧	٨٤/٨	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٣٥	تأمين مقرات العمل الميداني وتجهيزها بما يلزم	٣	٨٤/٨	٨٤/١٠	وحدة الشؤون الادارية
٣٦	طباعة دفاتر التقارير الناظمة للعمل الميداني وكتاب التدريب	٢	٨٤/٩	٨٤/١٠	وحدة الشؤون الادارية
٣٧	تصميم خطة تجهيز البيانات (اليدوى والآلي) وتوقيتها الزمني	١	٨٤/١٠	٨٤/١٠	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٣٨	اعداد التقديرات النهائية للعاملين في مرحلة تجهيز البيانات	١	٨٤/١٠	٨٤/١٠	وحدة الخطط والتصاميم الفنية
٣٩	تصميم نظم وبرامج ادخال المعلومات وتبويبها واختبارها	٨	٨٤/١٠	٨٥/٦	بنك المعلومات
٤٠	الدورة التدريبية للمشرفين وبدء مرحلة العمل الميداني	٤	٨٤/١١	٨٥/٢	وحدة العمليات

UNESCWA LIBRARY
20006859